

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٤٢٠ لسنة ١٩٧٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٠٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم المؤسسة المصرية العامة للإسكان والتعمير ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٠٦ لسنة ١٩٦٤ بتحويل مؤسسة ضاحية المعادى إلى شركة مساهمة عربية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤١٩ لسنة ١٩٦٥ بإضافة بعض الاختصاصات إلى المؤسسة المصرية العامة للإسكان والتعمير ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٨٧ لسنة ١٩٧٢ بتخصيص بعض الأراضى الفضاء المملوكة للدولة بمنطقة اسطبل عتر بمحافظة القاهرة للمؤسسة المصرية العامة للإسكان والتعمير ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - تخصيص الأراضى الفضاء المملوكة للدولة التى تبلغ مساحتها ٤٠٢ فداناً و٨ قرار يربط و٨ أسهم بمنطقة هضبة اسطبل عتر بمحافظة القاهرة والمبينة بالحدود والمعالم بالخريطة وكشف التحديد المرافق للمؤسسة المصرية العامة للإسكان والتعمير لتولى بواسطة إحدى شركاتها المتخصصة (شركة المعادى للإسكان والتعمير) تعميرها واستغلالها .

مادة ٢ - يزداد رأس مال المؤسسة المصرية العامة للإسكان والتعمير القيمة الفعلية لمساحة الأراضى المشار إليها فى المادة السابقة .

مادة ٣ - على وزيرى المالية والإسكان والتعمير تنفيذ هذا القرار .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ما

مدر بر يامه الجمهورية فى ٢٠ شعبان سنة ١٣٩٤ (٧ سبتمبر سنة ١٩٧٤) أنور السادات

مذكرة إيضاحية

لقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٤٢٠ لسنة ١٩٧٤

بتخصيص أراضى فضاء مملوكة للدولة الكائنة بمنطقة اسطبل

عتر بمحافظة القاهرة لأغراض التعمير والإسكان

تتولى المؤسسة المصرية العامة للإسكان والتعمير - طبقاً للقرارات سادرة بتنظيمها وتحديد اختصاصاتها - المشاركة فى تنمية الاقتصاد

القومى عن طريق القيام بعمليات الإسكان والتعمير بواسطة الشركات التابعة لها ومن بينها شركة المعادى للإسكان والتعمير التى تقوم بأعمال تقسيم الأراضى وتزويدها بكل ما يلزمها من المرافق العامة وذلك فى منطقة المعادى والمناطق المجاورة لها وإنشاء واستغلال وتأجير وبيع جميع المباني والأراضى وإنشاء وإدارة واستثمار جميع المنشآت والمشروعات اللازمة لتحقيق أغراضها .

وتحقيقاً للسياسة التى أقرها مجلس الوزراء بتاريخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٦٥ - فى مجال التخطيط العمرانى والتى تهدف إلى إعطاء الأولوية فى التقسيم للمناطق القريبة من المرافق مع حظر البناء فى الأراضى الزراعية حفاظاً عليها ما أمكن وعلى ضوء الدراسات الفنية التى أجريت لاختيار أنسب المواقع للانتداد العمرانى .

فقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٨٧ لسنة ١٩٧٢ متضمناً تخصيص بعض الأراضى الفضاء المملوكة للدولة بمنطقة هضبة اسطبل عتر للمؤسسة المصرية العامة للإسكان والتعمير لتقوم بواسطة شركة المعادى للإسكان والتعمير بتخطيطها وتعميرها .

وقد أسفرت الدراسات التفصيلية التى قامت بها الشركة بالاشتراك مع المؤسسة المصرية العامة للإسكان والتعمير والهيئة العامة للتخطيط العمرانى لتعمير هذه المنطقة عن ضرورة ضم باقى أراضى هضبة اسطبل عتر إلى الأراضى السابق تخصيصها للمؤسسة المذكورة حتى يتم التكامل التخطيطى للمنطقة وربطها بالطرق الرئيسية المؤدية إليها .

فمن ثم أعد مشروع القرار المرافق متضمناً النص على تخصيص الأراضى المملوكة للدولة المحددة بالمعالم بالخريطة وكشف التحديد المرافق - للمؤسسة المصرية العامة للإسكان والتعمير باعتبارها مؤسسة نوعية تقوم بالمشاركة فى تنمية الاقتصاد القومى فى مجال الإسكان والتعمير ، وعلى أن تتولى بواسطة إحدى شركاتها (شركة المعادى للإسكان والتعمير) القيام بتعميرها تحقيقاً للتكامل التخطيطى للمنطقة .

كما تضمن المشروع النص على زيادة رأسمال المؤسسة بمقدان القيمة الفعلية لهذه الأراضى وغنى عن البيان أن زيادة رأسمال المؤسسة تتم طبقاً لأحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام .

ويتشرف وزير الإسكان والتعمير بعرض مشروع القرار المرافق مفرغاً فى الصيغة القانونية التى أقرها مجلس الدولة - برجاء فى حالة الموافقة التفضل بإصداره .

وزير الإسكان والتعمير

مهندس : عثمان أحمد عثمان

البحرى : خط منكمر وحد أرض المؤسسة المصرية العامة للإسكان والتمير قرار جمهورى رقم ١١٨٧ لسنة ١٩٧٢ وعلى هضبة اسطبل عتروالقطع ٥٧٢ مسلسل الخليفة ٢٢٥٨/٢٢٥٧ مسلسل مصر القديمة .

الشرقى : خط تقابل مع الحد البحرى .

القبلى : خط متعرج على طريق الحجر ضمن القطعة رقم ٢٣١ مسلسل مصر القديمة .

وتقابل الحد الغربى للقطعة رقم " ٢ " على عزبة الطحاوى .

الغربى : تقابل الخط الغربى للقطعة رقم " ٢ " .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٧٥٨ لسنة ١٩٧٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن نظام السلكين الدبلوماسى والفنصلى والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٤ بشأن إعادة بعض أعضاء السلكين الدبلوماسى والفنصلى إلى وظائفهم ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٥٠ لسنة ١٩٧٤ بإعادة السيد الوزير المفوض محمد عبد اللطيف عبد الرازق للعمل بوزارة الخارجية ؛

وعلى ما عرضة وزير الخارجية ؛

قرر :

مادة ١ - تعديل أقدمية السيد الوزير المفوض محمد عبد اللطيف عبد الرازق ليكون تاليا لسيد الوزير المفوض عبد القادر خليل ، وسابقا للسيد الوزير المفوض أنور فريد نصر الدين .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ما

صدر بإمارة الجمهورية فى ٢٦ شوال سنة ١٣٩٤ (١٠ نوفمبر سنة ١٩٧٤)

أنور السادات

كشف تحديد

بالأراضى الفضاء المملوكة للدولة والكائنة بهضبة اسطبل عترو

بمصر القديمة - محافظة القاهرة والمطلوب ضمها للأراضى

السابق تخصيصها بالقرار الجمهورى رقم ١١٨٧ لسنة ١٩٧٢

٤٠٢ فدان و ٨ قراريط و ٨ أسهم تعادل ١,٦٩٠,٠٠٩ مترا مربعا .
أراضى فضاء وغير صالحة للزراعة ضمن هضبة اسطبل عترو ومكونة من القطع (أملاك أميرى) المرقومة بأرقام ٢٣١ مسلسل المساحة بمحاجر بطن البقرة وتتكون تحديدا فى ثلاث قطع يانها كالاتى :

١١ فدانا و ٧ قراريط و ٥ أسهم تعادل ٤٧٤٧٠ مترا مربعا (قطعة " ٢ ") .

البحرى : خط دائرى حول ناحية شارع سكة حديد الرمال سابقا .
امتداد شارع صلاح سالم (حاليا) وشارع المحاجر (الفسطاط) .

الشرقى : خط مستقيم على شارع سكة حديد الرمال سابقا (امتداد شارع صلاح سالم حاليا) .

القبلى : مثلث .

الغربى : خط مستقيم على أرض ملك المؤسسة المصرية العامة للإسكان والتمير قرار جمهورى رقم ١١٨٧ لسنة ١٩٧٢ وعلى القطعتين رقم ٥٧٢ جدول خليفة والقطعة رقم ٢٢٥٦ مسلسل مصر القديمة .

٣٤٠ فدان و ٢٠ قيراط و ١١ أسهما تعادل ١,٤٣١,٨٧٢ مترا مربعا (القطعة رقم " ٢ ") .

البحرى : خط متعرج يحده شارع المحاجر الجديد (الفسطاط) .

الشرقى : خط منكمر من الشمال إلى الجنوب على القطعة رقم ٥٧٢ مسلسل الخليفة الداخلة فى القرار الجمهورى رقم ١١٨٧ لسنة ١٩٧٢ المخصص للمؤسسة المصرية العامة للإسكان والتمير .

القبلى : خط منكمر وحد أراضى المؤسسة المصرية العامة للإسكان والتمير قرار جمهورى رقم ١١٨٧ لسنة ١٩٧٢ وعلى القطع أرقام ٥٧٢ مسلسل الخليفة ٢٢٥٨/٢٢٥٧ مسلسل مصر القديمة .

الغربى : خط متعرج من الشمال للجنوب يحده حدود عزبة اسطبل عترو وتابع القطعة رقم ٢٣١ مسلسل مصر القديمة .

٥٠ فدان و ٤ قراريط و ١٦ أسهما تعادل ٢١٠,٦٦٧ مترا مربعا . (القطعة رقم " ٣ ") .